

وإذا انتقلنا من المجاز إلى الكناية ألفينا اللزوم أيضاً أصلاً لها ، فقد قالوا في الكناية : « إنه لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته ، وفرق السكاكي وغيره بأن الانتقال فيها ، أى في الكناية ، من اللازم إلى الملزوم ، كالانتقال من طول النجاد الذى هو لازم لطول القامة ، إليه ، وفيه ، أى في المجاز ، من الملزوم إلى اللازم ، كالانتقال من الغيث الذى هو ملزوم النبت إلى النبت ، ومن الأسد الذى هو ملزوم الشجاع إلى الشجاعة » .

وأقسام الكناية مبناهما على طلب المعنى ، كأنه يتوصل معه على طريقة المناطقة من المعلوم إلى المجهول ، فأقسامها ثلاثة : الأولى المطلوب بها غير صفة ولا نسبة ، فمنها ما هو معنى واحد ، وهو أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض ، فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف كقوله :

الضارين بكل أبيض مجذم والطاعين بجامع الأضغان  
المجذم : القاطع ، والضغن : الحقد ، وجامع الأضغان ، معنى واحد كناية عن القلوب .

ومنها ما هو مجموع معان ، وهو أن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر وآخر ، لتصير جملتها مخصصة بموصوف ، فيتصل بذكرها إليه كقولنا كناية عن الإنسان : حىّ مستوى القامة عريض الأظفار ، ويسمى هذا خاصة مركبا ، وشرطهما الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام إلى الخاص .

والثانية من أقسام الكناية المطلوب بها صفة ، فإن لم يكن الانتقال